

قرار رقم (٥٩٢) لسنة ٢٠١٨

بتاريخ ٥ / ٧ / ٢٠١٨

باعتقاد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التكافل الاجتماعي للعاملين بمستشفى وادي النيل

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتحديد اختصاص
السادة نائبى السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٤٩٤) لسنة ٢٠٠٠ بتسجيل صندوق
التكافل الاجتماعي للعاملين بمستشفى وادي النيل برقم (٧٠٠).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج
اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة فى ٢٠١٧/٧/٨ بالموافقة على
تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق إعتباراً من ٢٠١٧/٧/٨.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت فى طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦

بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٨/٣/٢٢ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٨/٥/٣.

قرر

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادة (الثالثة/٦) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة ٤٦٠٧٦
(الخامسة/٧٠٦) من الباب الثانى (شروط العضوية والاشتراكات) والمواد (الثامنة ، العاشرة/أ) ،

١١

الحادية عشر ، الرابعة عشر/ ١ ، الرابعة عشر مكرر) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

المادة (الثالثة) : فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :

٦) أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسى الشهرى بالجهة فى ٢٠١٠/١/١ متزايداً بالعلاوات الدورية إعتباراً من ٢٠١١/١/١ بحد أقصى ٧% سنوياً ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أى كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوبرية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)

المادة (الخامسة) :

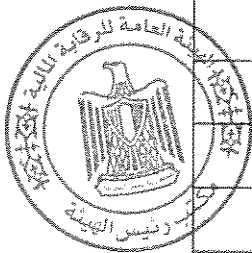
(الاشتراكات ورسم التأسيس والانضمام)

٦) مورد بواقع ١% من بند الأرباح الشهرية للأعضاء، ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذا المورد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقه أو عدم تحقيق جزء منه يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوبرية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً إعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

٧) يجوز قبول أعضاء جدد بحد أقصى ٥٠ عاماً بشرط رسم عضوية وفقاً لسن العضو

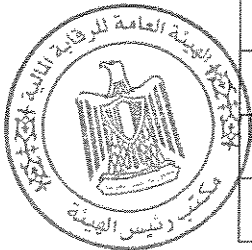
المستجد عند الإنضمام طبقاً للجدول التالى :

السن عند الانضمام (بالسنوات)	رسم العضوية كمضاعف لأجر الاشتراك فى تاريخ الإنضمام (بالشهور)
٢١ فأقل	٣٨,١٠
٢٢	٤٠,١١
٢٣	٤٢,١٤
٢٤	٤٤,١٩
٢٥	٤٦,٢٦
٢٦	٤٨,٣٥



٤٦٠٧١

٥٠,٤٦	٢٧
٥٢,٥٩	٢٨
٥٤,٧٤	٢٩
٥٦,٩٢	٣٠
٥٩,١١	٣١
٦١,٣٢	٣٢
٦٣,٥٥	٣٣
٦٥,٧٩	٣٤
٦٨,٠٥	٣٥
٧٠,٣٣	٣٦
٧٢,٦٢	٣٧
٧٤,٩٣	٣٨
٧٧,٢٤	٣٩
٧٩,٥٧	٤٠
٨١,٩١	٤١
٨٤,٢٦	٤٢
٨٦,٦٢	٤٣
٨٨,٩٩	٤٤
٩١,٣٦	٤٥
٩٣,٧٥	٤٦
٩٦,١٦	٤٧
٩٨,٥٧	٤٨
١٠١,٠٠	٤٩
١٠٣,٤٥	٥٠



٤٦٠٧٦

- يحسب السن عند الإنضمام بالفرق بين تاريخ الإنضمام وتاريخ الميلاد.
- تحسب كسور السنة نسبياً.
- يجوز تقسيط الرسم الإضافي للأعضاء على أقساط شهرية ولمدة لا تزيد عن ٥ سنوات وبعائد استثمار سنوى بما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.

١١/٩

الباب الثالث : (المزايا)

المادة (الثامنة) :

تؤدى المزايا التأمينية فى الأحوال التالية :

- بلوغ سن التقاعد القانونية.

- الوفاة.

- العجز الكلى المستديم.

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع مائة وثلاثون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (الثالثة/٦) بشرط ألا تقل مدة اشتراك العضو بالصندوق عن عشر سنوات (فيما عدا حالات الوفاة والعجز الكلى المستديم) وفى حالة أن تقل مدة الاشتراك عن هذه المدة تحسب المزايا التأمينية نسبياً.

المادة (العاشرة) :

فى حالة إنتهاء الخدمة بالفصل أو إنتهاء العضوية بالاستقالة أو الفصل من الصندوق :

(أ) خلال الخمس سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق إعتباراً من تاريخ بدء اشتراك العضو :
يرد للعضو ٩٠% من اشتراكاته المدفوعة منه فقط.

.....

المادة (الحادية عشر) :

فى حالة إنتهاء الخدمة بالاستقالة أو المعاش المبكر أو إنهاء التعاقد :

(أ) خلال العشر سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق إعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك
بالصندوق :

يرد للعضو كافة اشتراكاته المدفوعة منه فقط.

(ب) بعد العشر سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق :

تحسب للعضو الميزة التأمينية وفقاً لأحكام المادة (الثامنة) مُخفضة بنسبة مدة الاشتراك

الفعلى الى مدة الاشتراك بافتراض بلوغ سن الستين ثم تصرف وفقاً وفقاً للجدول رقم (١)

المرفق بهذا النظام ويحد أدنى اجمالى المسدد منه.

المادة (الرابعة عشر) :

(١) المقصود بسن التقاعد القانونى : هو بلوغ سن الستين عاماً.

مادة (الرابعة عشر مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه مثل حالات المعاش المبكر أو الانسحابات أو

الاستقالات الجماعية :



يتعين على الصندوق عدم صرف أى مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوارية يعدها الصندوق وتعتمدها الهيئة، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها إلى الهيئة.

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعيها السابق الإشارة إليهما فيما عدا المادة (الرابعة عشر مكرر) فتسرى اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

نائب رئيس الهيئة
المستشار / رضا عبد المعطى
٢٠١٨/٥/٦
٤٦٠٧٦



١٩

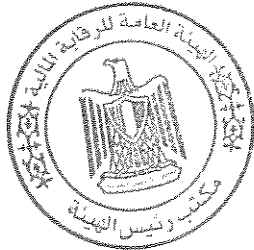
بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي

لصندوق التكافل الاجتماعي للعاملين بمستشفى وادى النيل

وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٥٩٢، ٥٩٣) لسنة ٢٠١٨

النص المعدل	النص الحالى
<u>الباب الأول : (بيانات عامة)</u> <u>المادة (الثالثة) :</u> فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ : (٦) أجر الاشتراك : هو الأجر الأساسى الشهرى بالجهة فى ٢٠١٠/١/١ متزايداً بالعلاوات الدورية إعتباراً من ٢٠١١/١/١ بحد أقصى ٧% سنوياً ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوبرية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.	<u>الباب الأول : (بيانات عامة)</u> <u>المادة (الثالثة) :</u> فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ : (٦) أجر الاشتراك : (أ) بالنسبة للعاملين المؤقتين بمكافأة شاملة أو عقود خبرة : الأجر الأساسى بالجهة فى ٢٠١٠/١/١ متزايداً بالعلاوات الدورية بحد أقصى ٧% سنوياً ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوبرية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة. (ب) بالنسبة للعاملين الدائمين : الأجر الأساسى بالجهة فى ٢٠١٠/١/١ متزايداً بالعلاوات الدورية بحد أقصى ٧% سنوياً ولا يعتد بأى إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوبرية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.
<u>الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)</u> <u>المادة (الخامسة) :</u> (الاشتراكات ورسم التأسيس والانضمام) (٦) مورد بواقع ١% من بند الأرباح الشهرية لأعضاء، ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذا المورد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقه أو عدم تحقيق جزء منه يتعين على مجلس	<u>الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)</u> <u>المادة (الخامسة) :</u> (الاشتراكات ورسم التأسيس والانضمام) (٦) مورد سنوى بواقع ١% من إجمالى الإيرادات بحد أدنى ١,٤ مليون جنيه تحصل من الموارد السنوية للجهة ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذا المورد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم



٤٦٠٧٦

إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

تحقيقه أو عدم تحقيق جزء منه يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

(٧) يجوز قبول أعضاء جدد بحد أقصى ٥٠ عاماً بشرط رسم عضوية وفقاً لسن العضو المستجد عند الإنضمام طبقاً للجدول التالي :

(٧) يجوز قبول أعضاء جدد بحد أقصى ٥٠ عاماً بشرط سدادهم لرسم إنضمام إضافية وفقاً لسن العضو المستجد عند الإنضمام طبقاً للجدول التالي :

رسم العضوية كمضاعف لأجر الاشتراك في تاريخ الإنضمام (بالشهور)	السن عند الإنضمام (بالسنوات)
٣٨,١٠	٢١ فأقل
٤٠,١١	٢٢
٤٢,١٤	٢٣
٤٤,١٩	٢٤
٤٦,٢٦	٢٥
٤٨,٣٥	٢٦
٥٠,٤٦	٢٧
٥٢,٥٩	٢٨
٥٤,٧٤	٢٩
٥٦,٩٢	٣٠
٥٩,١١	٣١
٦١,٣٢	٣٢
٦٣,٥٥	٣٣
٦٥,٧٩	٣٤
٦٨,٠٥	٣٥
٧٠,٣٣	٣٦

السن عند الإنضمام (بالسنوات)	الرسم الإضافي بعدد الشهور من أجر الاشتراك
١٨	٢٣,٩٧
١٩	٢٥,٨٧
٢٠	٢٧,٧٩
٢١	٢٩,٧٣
٢٢	٣١,٦٩
٢٣	٣٣,٦٧
٢٤	٣٥,٦٨
٢٥	٣٧,٧٠
٢٦	٣٩,٧٥
٢٧	٤١,٨١
٢٨	٤٣,٩٠
٢٩	٤٦,٠١
٣٠	٤٨,١٤
٣١	٥٠,٢٩
٣٢	٥٢,٤٥
٣٣	٥٤,٦٤
٣٤	٥٦,٨٤



٧٢,٦٢	٣٧
٧٤,٩٣	٣٨
٧٧,٢٤	٣٩
٧٩,٥٧	٤٠
٨١,٩١	٤١
٨٤,٢٦	٤٢
٨٦,٦٢	٤٣
٨٨,٩٩	٤٤
٩١,٣٦	٤٥
٩٣,٧٥	٤٦
٩٦,١٦	٤٧
٩٨,٥٧	٤٨
١٠١,٠٠	٤٩
١٠٣,٤٥	٥٠

٥٩,٠٦	٣٥
٦١,٢٩	٣٦
٦٣,٥٤	٣٧
٦٥,٧٩	٣٨
٦٨,٠٦	٣٩
٧٠,٣٤	٤٠
٧٢,٦٤	٤١
٧٤,٩٤	٤٢
٧٧,٢٥	٤٣
٧٩,٥٧	٤٤
٨١,٩٠	٤٥
٨٤,٢٤	٤٦
٨٦,٥٩	٤٧
٨٨,٩٦	٤٨
٩١,٣٥	٤٩
٩٣,٧٦	٥٠

- يحسب السن عند الإنضمام بالفرق بين تاريخ الإنضمام وتاريخ الميلاد.

- تحسب كسور السنة نسبياً.

- يجوز تقسيط الرسم الإضافي للأعضاء على أقساط شهرية ولمدة لا تزيد عن ٥ سنوات ويعاند استثمار سنوى بما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.

المادة (السادسة) :

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :

(١) إنتهاء الخدمة بسبب :

(١) بلوغ سن التقاعد القانونية.

(٢) الوفاة.

(٣) العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى).

(٤) الاستقالة من الخدمة.

- فى حساب السن عند الإنضمام بغرض حساب الرسم الإضافى يقرب السن لأقرب سنة صحيحة.

- يجوز تقسيط الرسم الإضافي للأعضاء على أقساط شهرية ولمدة لا تزيد عن ٥ سنوات ويعاند استثمار سنوى بما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.

المادة (السادسة) :

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :

(أ) إنتهاء الخدمة بسبب :

(١) بلوغ سن التقاعد القانونية.

(٢) الوفاة.

(٣) العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى).

(٥) الاستقالة من الخدمة.



٤٦٠٧٦

(٦) الفصل من الخدمة.

(٧) المعاش المبكر.

(ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :

(١) الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق.

(٢) الفصل من الصندوق، ويكون بقرار من مجلس

إدارة الصندوق بناءً على تحقيق كتابي يثبت فيه

ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي.

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب

موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تتجاوز شهر

من تاريخ زوال صفة العضوية، ويجوز لمجلس

الإدارة قبول العضو الذي زالت عضويته واعتباره

عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة

بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى

تاريخ إعادة العضو خمس سنوات، وعلى أن يقوم

بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع

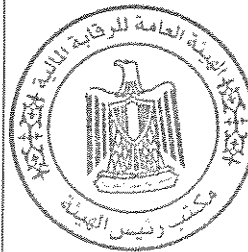
الاشتراكات المستحقة مثمرة بعائد استثمار سنوي

طبقاً للمعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال

ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون

إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية

خارج عن إرادة العضو.



٤٦٠٧٦

الياب الثالث : (المزايا)

المادة (الثامنة) :

تؤدي المزايا التأمينية في الأحوال التالية :

- بلوغ سن التقاعد القانونية.

(٥) الفصل من الخدمة.

(٦) المعاش المبكر.

(ب) إنهاء العضوية لأحد الأسباب التالية :

(١) الانسحاب من عضوية الصندوق.

(٢) عدم تسديد الاشتراكات المقررة.

(٣) الفصل من الصندوق بناءً على قرار من مجلس

إدارته إذا ثبت من خلال التحقيقات ارتكاب العضو

ثمة ما يخالف أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنظمة له أو

النظام الأساسي.

على أن يخطر العضو بموجب خطاب مسجل

مصحوب بعلم الوصول بقرار مجلس إدارة الصندوق

بشأن فصله وزوال صفة العضوية عنه وذلك في

اليوم التالي للقرار.

ويجوز للعضو الذي تم فصله أن يقدم طلب إلى

مجلس إدارة الصندوق لإعادة ضمه إلى الصندوق

حال زوال أسباب الفصل بشرط ألا تتجاوز المدة بين

تاريخ زوال العضوية وتاريخ إعادة خمس سنوات،

على أن يلتزم العضو بسداده الميزة التأمينية

السابق صرفها له وجميع الاشتراكات المستحقة

مثمرة بعائد استثمار سنوي لا يقل عن المعدل الوارد

بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من

تاريخ قبول إعادة عضويته، وتكون إعادة العضوية

وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة

العضو.

الياب الثالث : (المزايا)

المادة (الثامنة) :

تؤدي المزايا التأمينية في الأحوال التالية :

- بلوغ سن التقاعد القانونية.

يرد للعضو ٧٥% من اشتراكاته المدفوعة منه فقط.

المادة (الحادية عشر) :

فى حالة انتهاء الخدمة بالاستقالة أو المعاش المبكر أو لأسباب غير مخلة بالشرف والأمانة :

(أ) خلال الـ ١٥ سنة الأولى من الاشتراك بالصندوق اعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك بالصندوق :

يرد للعضو كافة اشتراكاته المدفوعة منه فقط.

(ب) بعد الـ ١٥ سنة الأولى من الاشتراك بالصندوق :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية وفقاً للمادة

(الثامنة) بواقع نسبة مدة الاشتراك بالصندوق حتى

تاريخ انتهاء الخدمة إلى مدة الاشتراك الكلية بفرض

بلوغه سن الستين حكماً ثم تخفض وتصرف وفقاً

للجدول رقم (١) المرفق بلائحة هذا النظام ويحد أدنى

اجمالى المسدد منه، أما بالنسبة للمديرين فيشترط ألا

تقل مدة اشتراك العضو بالصندوق عن عشر سنوات

وفى حالة أن تقل مدة الاشتراك عن هذه المدة تحسب

المزايا التأمينية نسبياً للعشر سنوات.

المادة (الرابعة عشر) :

(١) المقصود بسن التقاعد القانونى :

(أ) بالنسبة للعاملين الدائمين والمؤقتين بمكافأة شاملة

أو يعقود الخبرة هو بلوغ سن الستين عاماً.

(ب) بالنسبة للعاملات من هيئة التمريض إناث هو

بلوغ سن الستين عاماً.

(ج) بالنسبة للمديرين هو سن الخامسة والستون أو

فيما بعد بحد أقصى سن السبعين.

المادة (الرابعة عشر مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه سواء كان

بالمعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية

أو بسبب العجز الصحى :

يرد للعضو ٩٠% من اشتراكاته المدفوعة منه فقط.

المادة (الحادية عشر) :

فى حالة انتهاء الخدمة بالاستقالة أو المعاش المبكر أو إنهاء التعاقد :

(أ) خلال العشر سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق اعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك بالصندوق :

يرد للعضو كافة اشتراكاته المدفوعة منه فقط.

(ب) بعد العشر سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق :

تحسب للعضو الميزة التأمينية وفقاً لأحكام المادة

(الثامنة) مخفضة بنسبة مدة الاشتراك الفعلية الى مدة

الاشتراك بافتراض بلوغ سن الستين ثم تصرف وفقاً

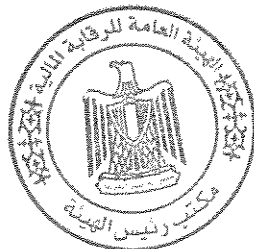
وفقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا النظام ويحد أدنى

اجمالى المسدد منه.

المادة (الرابعة عشر) :

(١) المقصود بسن التقاعد القانونى : هو بلوغ سن الستين

عاماً.



٤٦٠٧٦

مادة (الرابعة عشر مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه مثل حالات

المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية :

يتعين على الصندوق عدم صرف أى مستحقات لهؤلاء

- الوفاة.

- العجز الكلى المستديم.

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع مائة وثلاثون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (الثالثة/٦) بشرط ألا تقل مدة اشتراك العضو بالصندوق عن عشر سنوات (فيما عدا حالات الوفاة والعجز الكلى المستديم) وفى حالة أن تقل مدة الاشتراك عن هذه المدة تحسب المزايا التأمينية نسبياً.



المادة (العاشرة) ٤:

فى حالة إنتهاء الخدمة بالفصل أو إنتهاء العضوية بالاستقالة أو الفصل من الصندوق :
(أ) خلال الخمس سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق
إعتباراً من تاريخ بدء اشتراك العضو :

- الوفاة.

- العجز الكلى المستديم.

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) المزايا التأمينية التالية :
(١) العاملون الدائمون وعقود المكافأة الشاملة وعقود الخبرة عدا المديرين وهيئة التمريض إناث :
مائة وثلاثون شهراً من أجر الاشتراك المحدد بالمادة (الثالثة/٦).

(٢) العاملون الدائمون من هيئة التمريض إناث :
مائة وثلاثون شهراً من أجر الاشتراك المحدد بالمادة (الثالثة/٦).

(٣) العاملون المديرون :

ثمانية أشهر ونصف الشهر من أجر الاشتراك المحدد بالمادة (الثالثة/٦) عن كل سنة اشتراك لمدة عشر سنوات وما زاد عن ذلك تؤدى الميزة بواقع تسعة أشهر من ذات الأجر عن كل سنة تزيد عن العشر سنوات التالية وذلك عند بلوغهم سن الخامسة والستون أو فيما بعد ويحد أقصى سن السبعين أو فى حالة حدوث الوفاة أو العجز المنهى للخدمة قبل بلوغهم سن السبعين ويحد أقصى مائة وثلاثون شهراً من ذات الأجر.

- على أن يكون الحد الأدنى للمزايا التأمينية فى حالتى الوفاة أو العجز الكلى المستديم ستون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (الثالثة/٦).

المادة (العاشرة) :

فى حالة إنتهاء الخدمة بالفصل أو إنتهاء العضوية بالاستقالة أو الفصل من الصندوق :
(أ) خلال الخمس سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق
إعتباراً من تاريخ بدء اشتراك العضو :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

المادة (الثامنة عشر) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد المصارف المصرية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه (توقيع أول) بالإضافة الى أمين الصندوق أو من ينوب عنه (توقيع ثان).

المادة (التاسعة عشر) :

توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على الوجه التالى :

(١) ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.

(٢) ١٠% على الأكثر فى سندات قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية ويشترط ألا تزيد قيمة المستثمر فى سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

(٣) ٢٠% على الأكثر فى أسهم قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم صادرة عن جهة

الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوارية يعدها الصندوق وتعتمدها الهيئة، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها الى الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

المادة (الثامنة عشر) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥.

ويشترط للصرف من حسابات الصندوق فى جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه (توقيع أول) بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه (توقيع ثان)، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركات إدارة محافظ الأوراق المالية المتعاقد معها لإدارة استثمارات الصندوق.

المادة (التاسعة عشر) :

توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية الواردة بالمادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاتها مع الالتزام بالنسب والضوابط الواردة بها.

على أن يكون الحد الأقصى للقرض الممنوح للعضو وفقاً لأحكام البند (١٢) بواقع أربع مائة جنيه.



٤٦٠٧٦

واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

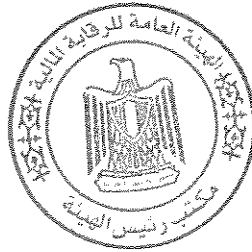
(٤) ألا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

(٥) ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا يزيد قيمة أى عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.

(٦) ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على القرض وبحد أقصى أربعمائة جنيه، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.

(٧) ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد جملة الايداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

(٨) ١٠% على الأكثر من استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التى أنشئت من أجلها الصناديق وبشرط أن توافق عليها الهيئة.



٤٦٠٧٦

المادة (الحادية والعشرون) :

على الصندوق عند التعامل مع أى بنك أو أمين حفظ الحصول على إقرار من البنك أو أمين الحفظ - بحسب الأحوال - بعدم السماح للصندوق بالتصرف فى تلك الأرصدة أو تحويلها إلى أية جهات أو استثمارات أخرى إلا وفقاً للتعليمات المنصوص عليها فى خطاب معتمد من الصندوق ومصدق عليه من الهيئة، ولا يجوز تعديل أو

المادة (الواحد والعشرون) :

يلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية الى الهيئة ببيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الاقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها الى أى استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة وخلال المدة التى تحددها.

إلغاء تلك التعليمات إلا بنفس آلية إقرارها، وذلك بمراعاة حالات التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بنشاط إدارة الأصول المالية وفقاً لأحكام المادة (الثالثة والعشرون مكرر ١) من هذا النظام.

المادة (الثانية والعشرون) :

يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذى يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة مرة على الأقل كل خمس سنوات وذلك وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة.

ويجب أن يتضمن تقرير الخبير الاكتوارى البيانات الموضحة بالنموذج الذى تعدده الهيئة لهذا الغرض على الأقل وأن يكون مصدقاً عليها منه، ويتم إرسال نسخة من التقرير للهيئة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إعداده. وفى جميع الأحوال على الخبير الاكتوارى أن يثبت فى تقريره أى نقص أو خطأ أو أى مخالفة يكتشفها أثناء إعداده التقرير.

المادة (الثالثة والعشرون) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية هو ٣,٥% من الاشتراكات السنوية، وذلك بخلاف تكاليف إدارة استثمارات الصندوق والتي يحددها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العمومية للصندوق.

المادة (الثالثة والعشرون مكرر) :

يكون لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد بإدارة محفظة استثماراته إلى مدير استثمار أو أكثر من بين الشركات المرخص لهم من قبل الهيئة بمزاولة نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية مع إلزام مدير الاستثمار بمحددات الاستثمار الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ والقواعد والضوابط الصادرة عن مجلس إدارة

المادة (الثانية والعشرون) :

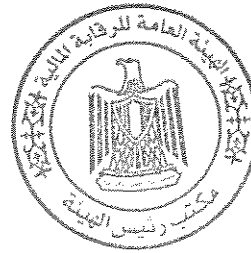
يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذى يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة مرة كل خمس سنوات على الأكثر وكلما دعت ظروف الصندوق لذلك ويتناول هذا الفحص تقدير قيمة التعهدات القائمة وترسل صورة من تقرير الفحص الى الهيئة مصحوبة بشهادة الخبير الاكتوارى تفيد أن المسؤولين عن إدارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التى طلبها واللازمة للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الصندوق ويلتزم الصندوق فى جميع الأحوال بنفقات الفحص.

المادة (الثالثة والعشرون) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية هو ٣% من الاشتراكات السنوية (اشتراكات الأعضاء + مساهمة الجهة).

المادة (الثالثة والعشرون مكرر) :

لا توجد



٤٦٠٧٦

الهيئة، ويتم إخطار الهيئة باسم الشركة المتعاقد معها ونسخة من العقد المبرم معها.

وفي جميع الأحوال يلتزم مجلس الإدارة بعرض تقرير على الجمعية العمومية يتضمن أسباب ومبررات اختيار شركة إدارة محافظ الأوراق المالية المشار إليها وملخص واف لأعمالها السابقة وأتباعها، كما يتم عرض تقرير سنوي بنتائج أعماله وتقييم مجالس الإدارة له.

المادة (الثالثة والعشرون مكرر ١) :

في حالة وصول أموال الصندوق المستثمرة لأكثر من مائة مليون جنيه، يلتزم مجلس إدارة الصندوق بتعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمارات ترخص له الهيئة على أن يتبعه عدد كاف من العاملين - وذلك كله وفقاً للضوابط التي تصدرها الهيئة بشأن مهامه ومسئوليته والاشتراطات الواجب توافرها فيه.

ولمجلس إدارة الصندوق بدلاً من ذلك التعاقد مع شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها بنشاط إدارة الاستثمارات المالية على إدارة ما لا يقل عن ٨٠% من أمواله وفقاً لما هو وارد بالمادة (الثالثة والعشرون مكرر) من هذا النظام.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

المادة (الرابعة والعشرون) :

يقدم رئيس مجلس إدارة الصندوق للهيئة في المواعيد المنصوص عليها في المادة (١٤) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ المستندات والبيانات التالية :

- (١) الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق.
- (٢) حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق.

(٣) تقرير مراقب الحسابات متضمناً توضيح ما إذا كانت الحسابات الختامية قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقرارات مجلس إدارة الهيئة المعمول بها في

المادة (الثالثة والعشرون مكرر ١) :

لا توجد



٤٦٠٧٦

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

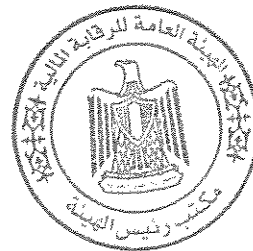
المادة (الرابعة والعشرون) :

على رئيس مجلس إدارة الصندوق أن يقدم للهيئة خلال الشهر التالي لقرار الميزانية من الجمعية العمومية للصندوق المستندات التالية :

- (١) الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق.
- (٢) حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق.

(٣) بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق.

(٤) بيان عدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار التعويضات التي تمت تسويتها.
(٥) تقرير مراجع الحسابات.
(٦) تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالته العامة ونشاطه خلال العام.
وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية لظروف قهرية توافى الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ٣ شهور من تاريخ إنتهاء السنة المالية، ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراجع الحسابات.



٤٦٠٧٦

المادة (الخامسة والعشرون) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن
يمسك السجلات الآتية :
(١) سجل العضوية.
(٢) سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
(٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات

هذا الشأن ومدى تعبيرها عن المركز المالي للصندوق تعبيراً صحيحاً من واقع سجلاتها والبيانات الأخرى التي رأى ضرورة الحصول عليها وإنها قد وضعت تحت تصرفه.
وعلى أن يتضمن التقرير - حال وجود تحفظات - بيان مدى تأثيرها على المركز المالي للصندوق.
ويتوجب على مراقب الحسابات أن يخطر الصندوق كتابة بأي نقص أو خطأ أو أي مخالفات يكتشفها أثناء فحصه مع إلزامه في ذات الوقت بإخطار الهيئة بذلك.
(٤) تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالة الصندوق ونشاطه خلال العام.

(٥) بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق.

(٦) بيان بعدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار المزايا التأمينية التي تم سدادها خلال العام وتلك التي ما تزال تحت التسوية.

وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية لظروف قهرية توافى الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراقب الحسابات.

المادة (الخامسة والعشرون) :

يمسك الصندوق السجلات الآتية :

(١) سجل العضوية.
(٢) سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
(٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها.

الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التى تطرأ عليها.

٤) سجل الإيرادات.

٥) سجل الاشتراكات.

٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.

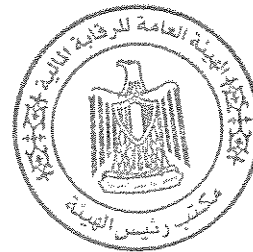
٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها.

٨) سجل قروض الأعضاء.

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات، ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها ويتم الاعتماد دون مقابل.

المادة (الخامسة والعشرون مكرر) :

لا توجد



٤٦٠٧٦

الباب السادس : (الجمعية العمومية)

المادة (السابعة والعشرون) :

تدعى الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الثلاث أشهر التالية لإنهاء السنة المالية للصندوق وذلك للنظر فى الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مجلس

٤) سجل الإيرادات.

٥) سجل اشتراكات الأعضاء.

٦) سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.

٧) سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً.

٨) سجل قروض الأعضاء.

٩) سجل شكاوى الأعضاء.

١٠) سجل الدعاوى القضائية المتداولة.

ويجوز تطوير نظام السجلات باستخدام نظام الحاسب الآلى بما يتوافق مع القواعد والمعايير الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، على أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من قبل الهيئة قبل استخدامها.

ويقوم الصندوق بالاحتفاظ فى مركز إدارته بالسجلات والوثائق والمكاتبات الخاصة به للمدة القانونية الواجب عليه الاحتفاظ بها طبقاً لطبيعة كل مستند.

المادة (الخامسة والعشرون مكرر) :

يكون لمجلس إدارة الصندوق التعاقد مع إحدى شركات خدمات الإدارة المرخص لها من الهيئة لإدارة سجل الأعضاء وسجل الاشتراكات وغيرها من بيانات الأعضاء المطلوب إحاطتهم بها وكذا توزيع النشرات ودعوات حضور الجمعيات العمومية، على أن يتم إخطار الهيئة باسم الشركة المتعاقد معها ونسخة من العقد الموقع معها. ويتم عرض تفاصيل التعاقد ومقابل الأتعاب المقرر لها على أول جمعية عمومية تالية للصندوق.

الباب السادس : (الجمعية العمومية)

المادة (السابعة والعشرون) :

تدعى الجمعية العمومية خلال مدة لا تجاوز الثلاثة أشهر التالية لإنهاء السنة المالية للصندوق وذلك للنظر فيما يلى :

الادارة عن أعمال السنة المنتهية وتقرير مراقب الحسابات
وإنتخاب أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الذين إنتهت
عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه وغير
ذلك من الموضوعات التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في
جدول الأعمال.

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة دعوة الجمعية العمومية
لاجتماعات غير عادية للنظر في المسائل التي يحددها
كما يجوز دعوتها إذا طلب ذلك ربع عدد الأعضاء على
الأقل.

(١) إقرار الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات.
(٢) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وتقرير
مراقب الحسابات.
(٣) النظر في إخلاء مسئولية أعضاء مجلس إدارة
الصندوق عن السنة المالية.

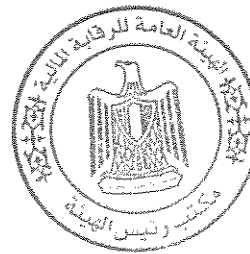
(٤) إنتخاب أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الذين إنتهت
عضويتهم.

(٥) إقرار أى بدلات أو مقابل مادي أو مكافآت لأعضاء
مجلس الإدارة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة
(الخامسة والثلاثون) من هذا النظام.

(٦) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.
(٧) المسائل الأخرى التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في
جدول الأعمال.

ويجوز لرئيس الهيئة دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير
عادي للنظر في المسائل التي يحددها، كما يجب على
مجلس إدارة الصندوق دعوتها إذا طلب ذلك ربع الأعضاء
على الأقل، وفي حالة عدم استجابة المجلس يكون للهيئة
دعوة الجمعية العمومية على نفقة الصندوق.

وتوجه الدعوة للأعضاء لحضور الاجتماع قبل موعد
الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بخطاب يبين
به موعد الاجتماع ومكانه وجدول الأعمال ومرفقاته ويرسل
بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول، كما يتم الاعلان
عن الدعوة بمقار وفروع الجهة التابع لها الصندوق في
مكان واضح بذات البيانات المشار إليها ويجوز بدلاً من
إرسال خطابات بالبريد نشر الدعوة بصحيفة يومية واسعة
الانتشار وعلى المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا
تحت تصرف الأعضاء جميع مرفقات الدعوة (ويجوز أن
تقوم بتلك المهمة شركة خدمات الإدارة في حالة تعاقد
الصندوق معها).



٤٦٠٧٦

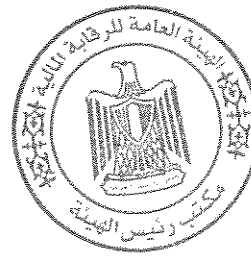
المادة (الثامنة والعشرون) :

تبلغ الهيئة بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل ويرفق بالإبلاغ صورة من كتاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة به كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.

المادة (التاسعة والعشرون) :

لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها، فإذا لم يتكامل العدد يؤجل الاجتماع الى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الانعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن عشرة في المائة من مجموع الأعضاء أو خمسين عضو أيهما أقل.

ويجوز لعضو الجمعية أن ينيب عنه كتابة عضواً آخر يمثلته في حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.



المادة (الثلاثون) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا الموضوعات الخاصة بقرار حل الصندوق أو إدخال تعديل في نظامه يتصل بأغراضه أو بعزل مجلس الإدارة أو الاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

المادة (الثامنة والعشرون) :

يلتزم الصندوق بإبلاغ الهيئة بموعد ومكان كل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل بموجب كتاب يرفق به صورة من الدعوة الموجهة إلى الأعضاء وجدول الأعمال والأوراق المرفقة، ولا يجوز للجمعية النظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال، كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.

المادة (التاسعة والعشرون) :

لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يكتمل العدد أجل ذلك إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الإنعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ١٠% من مجموع الأعضاء أو خمسين عضواً أيهما أقل.

ويجوز لعضو الجمعية أن ينيب عنه كتابة على النموذج المعد لهذا الغرض من الهيئة عضواً آخر يمثلته في حضور الجمعية العمومية وعلى أن يعتمد ذلك من مدير الصندوق، على أن تتم تلك الإجراءات قبل انعقاد الجمعية العمومية بـ ٢٤ ساعة على الأقل، ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.

المادة (الثلاثون) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا القرارات الخاصة بحل الصندوق أو تعديل نظامه الأساسي فيما يتعلق بأغراضه أو بعزل مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو الاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

المادة (الثانية والثلاثون) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراجع لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراجع الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبة والمراجعة.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

المادة (الثالثة والثلاثون) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (٧) عضواً منهم عدد (٥) عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للصندوق من بين أعضائها، وعدد (٢) عضو يتم تعيينهم عن طريق رئيس مجلس إدارة الجهة.



٤٦٠٧٦

المادة (الرابعة والثلاثون) :

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسئول.

المادة (الثانية والثلاثون) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراقب لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراقب الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين، بشرط أن يكون مستقلاً عن الصندوق وعن أعضاء مجلس إدارته وألا يكون عضواً من ذوى الخبرة فى مجلس إدارته.

ويمراعاة حكم الفقرة السابقة لا يجوز أن يجدد لمراقب حسابات الصندوق لأكثر من ٦ سنوات متصلة، كما لا يجوز التعاقد معه مرة أخرى إلا بعد مرور ٤ سنوات من تاريخ آخر سنة قام بمراجعة حسابات الصندوق فيها.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

المادة (الثالثة والثلاثون) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (٧) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للصندوق بالاقتراع السرى من بين أعضائها.

ويجوز أن يضم تشكيل مجلس إدارة الصندوق عضوين على الأكثر من ذوى الخبرة فى مجالات الاستثمار أو التأمين من غير الأعضاء فى الصندوق بشرط أن توافق عليهم الجمعية العمومية للصندوق، ويتم الالتزام بتعريف شروط الخبرة اللازمة فى مجالات الاستثمار والتأمين وفقاً لقرارات مجلس إدارة الهيئة.

وفى جميع الأحوال يجب أن يقل عدد الأعضاء من ذوى الخبرة والمعنيين من طرف الجهة المنشأ بها الصندوق عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة.

المادة (الرابعة والثلاثون) :

يشترط للترشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى إحدى القضايا الماسة بالشرف أو الاعتبار ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسنول.

المادة (الخامسة والثلاثون) :

أى مقابل مادي يقرر لأعضاء مجلس الإدارة بمناسبة المشاركة فى اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه، سواء فى صورة بدل حضور أو بدل انتقال أو غيره، يجب أن توافق عليه مسبقاً الجمعية العمومية للصندوق.

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (الرابعة والثلاثون) من هذا النظام يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة إلى كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والمدير المسنول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك فى حالة وجود فائض يظهره الخبير الاكتوارى وبشرط موافقة الهيئة.

مادة (السادسة والثلاثون) :

يختص مجلس إدارة الصندوق بوضع سياسات الصندوق ومتابعة شئونه وحسن إدارته وله فى سبيل ذلك على الأخص ما يلى :

- (١) تعيين المدير المسنول للصندوق، وتغييره.
- (٢) تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتحديد اختصاصاتها، ومتابعة تقاريرها وتوصياتها.
- (٣) الموافقة على القوائم المالية للصندوق وإحالتها للجمعية العمومية مع تقرير مراقب الحسابات.
- (٤) إعداد تقرير سنوى عن نشاط الصندوق موضحاً به موقفه المالى للعرض على الجمعية العمومية.
- (٥) وضع الضوابط التى تضمن حسن أداء الصندوق وتحقيق أهدافه.
- (٦) متابعة الالتزام بقواعد وضوابط حوكمة الصندوق الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، ويصدر أى قرارات تنفيذية لازمة لتطبيقها.
- (٧) القيام بأى أعمال تحقق أغراض الصندوق، ومن

المادة (الخامسة والثلاثون) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة الى كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والسكرتير والمدير المسنول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك فى حالة وجود فائض يظهره تقرير الخبير الاكتوارى وبشرط موافقة الهيئة.

مادة (السادسة والثلاثون) :

يتولى مجلس الإدارة إدارة شئون الصندوق فى حدود أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى للصندوق ويتولى على الأخص المهام التالية :

- (١) الاشراف على تنفيذ هذا النظام بما يحقق أغراض الصندوق.
 - (٢) وضع الخطة العامة لإستثمار أموال الصندوق والموافقة على مجالات توظيفها.
 - (٣) إعداد ميزانية الصندوق وحساباته الختامية ومركزه المالى.
 - (٤) تعيين الخبراء وتحديد أتعابهم.
 - (٥) وضع اللوائح الداخلية اللازمة للإدارة.
- ويكون اجتماع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر للنظر فى شئون الصندوق، وكل عضو يتخلف عن الحضور أكثر من نصف الجلسات خلال العام بدون عذر مقبول يعتبر مستقياً من المجلس.



١١

ضمنها تعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمار والتعاقد مع شركة مرخص لها بإدارة محافظ الأوراق المالية وذلك كله وفقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق والضوابط الصادرة في هذا الشأن.

(٨) اقتراح التعديلات المطلوبة على النظام الأساسي واتخاذ إجراءات اعتماد هذه التعديلات من الهيئة.

(٩) ترشيح مراقبي حسابات الصندوق على الجمعية العمومية من بين المقيدون في السجل العام للمحاسبين والمراجعين.

(١٠) متابعة أعمال شركات إدارة استثمارات الصندوق (في الحالات التي يتم فيها التعاقد معه).

(١١) وضع الضوابط المنظمة لكيفية اختيار الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالصندوق وكيفية تحديد أتعابها.

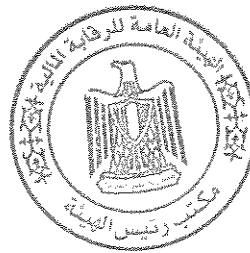
(١٢) وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

ويكون اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر للنظر في شئون الصندوق.

ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت إذا كانت له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة مصلحة أو صفة في الموضوع المعروض.

المادة (الثامنة والثلاثون) :

يكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتكون قرارات المجلس صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين للاجتماع.



٤٦٠٧٦

المادة (الثامنة والثلاثون) :

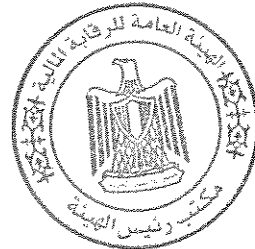
لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

١٩

المادة (التاسعة والثلاثون) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بالآتى :

- (١) تمثيل الصندوق أمام القضاء وفى صلاته مع الغير.
- (٢) يرأس جلسات مجلس الإدارة و جلسات الجمعية العمومية.
- (٣) دعوة مجلس الإدارة للإجتماع وتحديد جدول الأعمال.
- (٤) اعتماد محاضر جلسات مجلس الإدارة.
- (٥) التوقيع على الشيكات (توقيع أول) مع أمين الصندوق واعتماد أذن صرف النقدية.
- (٦) متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق.
- (٧) إعداد تقرير سنوى عن نشاط الصندوق يعرض على مجلس الإدارة.



المادة (الواحد والأربعون) :

يختص أمين الصندوق بما يلى :

- (١) إمساك السجلات المالية المنصوص عليها باللائحة والقيد بها.
- (٢) الإشراف على تحصيل موارد الصندوق.
- (٣) سداد المطالبات والمستحقات الى أصحاب الحقوق.
- (٤) التوقيع على أذن الصرف والشيكات مع رئيس مجلس الإدارة (توقيع ثان).
- (٥) إعداد ميزانية الصندوق والحسابات الختامية فى نهاية العام المالى.
- (٦) إعداد مشروع الموازنة النقدية للصندوق قبل بداية المالى.

المادة (التاسعة والثلاثون) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بالآتى :

- (١) تمثيل الصندوق أمام القضاء والغير.
- (٢) رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية، والتوقيع على محاضر تلك الاجتماعات.
- (٣) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد الموقعين وذلك وفقاً للصلاحيات التى يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.
- (٤) متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق.
- (٥) إعداد تقرير سنوى عن نشاط الصندوق يعرض على مجلس الإدارة.
- (٦) متابعة ما يصدر عن الهيئة من قرارات وضوابط وما تخاطب به الصندوق من ملاحظات ويحيط مجلس الإدارة بها.
- (٧) التأكد من سداد الصندوق للرسوم السنوية لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة وفقاً للنموذج (٣) صناديق.

المادة (الحادية والأربعون) :

يختص أمين الصندوق بما يلى :

- (١) متابعة مدى كفاءة وفعالية النظم والسياسات والإجراءات المطبقة فى المجالات المالية والمحاسبية والمراجعة الداخلية، وإنظام إمساك السجلات المالية.
- (٢) تقديم توصياته لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بحسب الأحوال بشأن القوائم المالية فى نهاية كل سنة مالية قبل أن ينظر فيها مجلس الإدارة.
- (٣) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد موقعين وذلك وفقاً للصلاحيات التى يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

٧) تقديم التقارير المالية الدورية لرئيس المجلس.

المادة (الثانية والأربعون مكرر) :

لا توجد

المادة (الثانية والأربعون مكرر) :

يختص مدير الصندوق بما يلي :

١) الإشراف على الأنشطة المحاسبية والمالية والإدارية وشنون العاملين بالصندوق، وعلى إعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية.

٢) اقتراح النظم المالية والمحاسبية ونظم المراقبة الداخلية الكفيلة بالحفاظ على أموال الصندوق على أن يتم اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق.

٣) الإشراف على المزايا والحقوق التأمينية.

٤) اتخاذ الإجراءات التي تكفل :

- سلامة وسرعة تحصيل موارد الصندوق.

- سلامة سداد المطالبات والمستحقات إلى أصحاب الحقوق.

٥) إتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالاحتفاظ بالضمانات وعقود الرهن وكافة الوثائق الهامة.

٦) يجوز أن يمنحه مجلس الإدارة صلاحية التوقيع على أذونات الصرف والشيكات كأحد توقيعين وذلك وفقاً للصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

٧) متابعة دقة واكتمال سجلات أعضاء الصندوق وسجل اشتراكات الأعضاء، وإتخاذ ما يلزم لإعداد وتوزيع البيانات والنشرات على الأعضاء والمطلوب إحاطتهم بها وكذا الإعداد لتنظيم الجمعيات العمومية.

٨) الإشراف على استثمار أموال الصندوق وذلك سواء بصورة مباشرة أو من خلال مدير متفرغ للاستثمار أو من خلال التعاقد مع شركة أو أكثر من شركات إدارة محافظ الأوراق المالية.

٩) إعداد تقارير متابعة دورية عن أعمال الصندوق للعرض على مجلس الإدارة.



٤٦٠٧٦

المادة (الثانية والأربعون مكرر ١) :

لا توجد

المادة (الثانية والأربعون مكرر ٢) :

لا توجد

المادة (الثانية والأربعون مكرر ٣) :

لا توجد

المادة (الثانية والأربعون مكرر ١) :

كل عضو يتخلف عن الحضور أكثر من نصف عدد جلسات مجلس الإدارة خلال العام بدون عذر مقبول يعتبر مستقيلاً من المجلس.

وفى الأحوال التى ينخفض فيها عدد أعضاء المجلس عن الحد الأدنى للنصاب القانونى اللازم لإجتماع المجلس تدعى الجمعية العمومية للصندوق لإختيار أعضاء بدلاً منهم.

المادة (الثانية والأربعون مكرر ٢) :

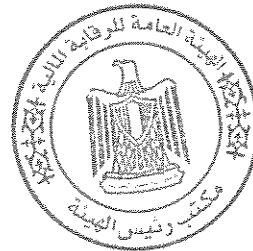
يختار مجلس إدارة الصندوق فى أول إجتماع له بالأغلبية المطلقة للأعضاء رئيساً للصندوق ويجوز تعيين مدير الصندوق من ضمن أعضاء المجلس على ألا يكون الرئيس أو أمين الصندوق.

ويجوز لمجلس الإدارة تغيير رئيس المجلس إذا كانت هناك أسباب جديّة تستوجب ذلك، على أن يتم إخطار الهيئة بذلك.

المادة (الثانية والأربعون مكرر ٣) :

يبدأ كل إجتماع لمجلس الإدارة بتوقيع كل عضو مجلس حاضر للاجتماع أمام اسمه فى قائمة تسجيل الحضور، ويدون أمام من تغيب عن الحضور ما يفيد ذلك.

يدون محضر لكل إجتماع مجلس إدارة للصندوق يدون فيه مكان وتاريخ وساعة الانعقاد وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وغير الحاضرين وتاريخ وآلية الدعوة للإنعقاد وكذا البنود التى تم مناقشتها خلال الاجتماع وملخص لما تم التداول بشأنه وكذلك القرار الذى تم الانتهاء إليه مع بيان إذا ما كان القرار بالإجماع أو بالأغلبية، وفى الحالة الأخيرة يتم ذكر عدد الأعضاء الموافقين وأسماء الأعضاء المعارضين، ويوقع على المحضر رئيس المجلس والقائم بأعمال أمين سر الاجتماع.



٤٦٠٧٦

وترفق بمحضر الاجتماع وتعد جزءاً لا يتجزأ منه قائمة الحضور المشار إليها في بداية هذه المادة.

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

المادة (الثالثة والأربعون) :

يشترط الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق لتعديل أحكام النظام الأساسي وذلك فى ضوء الدراسة الاكتوارية التى يعدها الصندوق لهذا الغرض - فى الأحوال التى تستلزم ذلك - ويجب إخطار الهيئة بكل تعديل فى البيانات الآتية :

- النظام الأساسي للصندوق.
- الشروط العامة للعمليات التى يباشرها الصندوق والأسس الفنية التى تقوم عليها.

ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة وينشر فى الوقائع المصرية أى تعديل يؤثر على سلامة المركز المالى للصندوق كالأغراض أو الاشتراكات أو المزايا على نفقة الصندوق.

المادة (الرابعة والأربعون مكرر) :

تُلغى

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

المادة (الخامسة والأربعون) :

مع عدم الإخلال بحالات وقواعد تصفية الصندوق وفقاً لحكم المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥، يجوز للصندوق أن يتقدم للهيئة بطلب تصفية بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية للصندوق بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥، على أن يعرض على

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

المادة (الثالثة والأربعون) :

يجب إخطار الهيئة عن كل تعديل فى البيانات الآتية :
- النظام الأساسي للصندوق.

- بيان الشروط العامة للعمليات التى يباشرها الصندوق والأسس الفنية التى تقوم عليها.

- البيانات والمستندات التى يرى رئيس مجلس إدارة الهيئة ضرورة تقديمها للتحقق من أن إيرادات الصندوق تكفى لتغطية التزاماته.

ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة، وتنشر فى الوقائع المصرية أية تعديلات فى الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا.

وتنشر فى الوقائع المصرية أية تعديلات فى الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا على نفقة الصندوق.

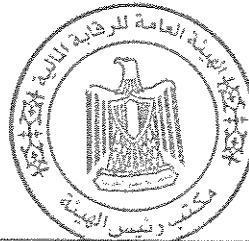
المادة (الرابعة والأربعون مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التى تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق.

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

المادة (الخامسة والأربعون) :

يجوز طلب تصفية الصندوق بعد موافقة الجمعية العمومية بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة (٢١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥.



٤٦٠٧٦

الجمعية العمومية أسباب ومبررات التصفية.
وتحدد الجمعية العمومية القائمين بالتصفية والمدة الواجب
إنهاء التصفية خلالها وأتعاب المصفي.

ويجب على القائمين على إدارة الصندوق تسليم جميع
المستندات والسجلات والأموال الخاصة بالصندوق إلى
المصفي بمجرد طلبها، ويمتنع عليهم التصرف في أى شأن
من شئون الصندوق إلا بأمر كتابي من المصفي.

المادة (الثامنة والأربعون) :

في حالة حل الصندوق أو تصفيته تؤول صافي أموال
الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفية ويوزع
عليهم ناتج التصفية بنسبة مساهمة كل منهم، وذلك بعد
سداد كافة التزامات الصندوق.

ويتم شطب الصندوق بقرار من رئيس الهيئة بعد انتهاء
المصفي من عمله وتوزيع ناتج التصفية ويتم نشر قرار
الشطب في الوقائع المصرية على نفقة الصندوق.

المادة (التاسعة والأربعون) :

يكون للصندوق - بعد موافقة الهيئة - طلب تحويل أمواله
والتزاماته إلى صندوق آخر أو أكثر مسجلاً طبقاً لأحكام
القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة
الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها
في المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥.

على أن يعرض على الجمعية العمومية تقرير من أحد
الخبراء الاكتواريين يبين مدى تناسب المزايا التأمينية
المستحقة للأعضاء المطلوب حوالة حقوقهم وغيرها من
الالتزامات الأخرى وبين الأموال والحقوق التي سيتم
تحويلها للصندوق مقابل ذلك.

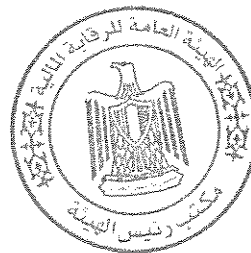
وفي جميع الأحوال يلزم الحصول على موافقة الهيئة
المسبقة قبل إجراء عملية التحويل.

المادة (الثامنة والأربعون) :

تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل
أو التصفية ويوزع عليهم ناتج التصفية بنسبة مساهمة
كل منهم.

المادة (التاسعة والأربعون) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر
مسجلاً طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط
موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية
المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون، كما
يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي
للصندوق المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك
التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق
الأعضاء.



٤٦٠٧٦

المادة (التاسعة والأربعون مكرر) :

لا توجد

المادة (التاسعة والأربعون مكرر) :

يجوز للصندوق طلب الاندماج فى صندوق آخر أو أكثر وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة (٢١) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥.

وفى جميع الأحوال يشترط تقديم تقرير من أحد الخبراء الاكتواريين عن المركز المالى للصندوق المندمج والصندوق المندمج به على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط العامة والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء فيه.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

المادة (الخمسون) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أى بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة والقرارات الصادرة تنفيذاً له إلا إذا كانت مطابقة للصورة التى قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة. ويكون لممثلى الصندوق أو أى من أعضائه طلب نسخة من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم ومقابل الخدمة المقرر عن كل بيان.

المادة (الثانية والخمسون) :

على المسئولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ وتسلم نسخة منها الى كل من يطلبها من المشتركين بما فى ذلك الدراسة الاكتوارية والنظام الأساسى وفقاً لأخر تعديل مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

المادة (الخمسون) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أى بيان عن البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التى قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلى الصندوق أو أى من أعضائه الحق فى طلب شهادات عن تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل شهادة.

المادة (الثانية والخمسون) :

على المسئولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها الى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة.

ويكون رئيس مجلس إدارة الصندوق مسئولاً عن متابعة تنفيذ ذلك.

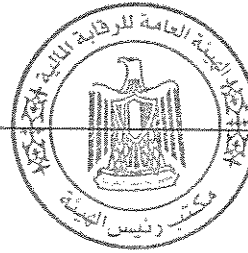
المادة (الستون) :

يتم صرف المزايا التأمينية للعضو بمجرد تحقق سبب استحقاقها بما في ذلك إنتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانوني، وذلك بموجب خطاب من العضو أو من يفوضه موجه للصندوق موضحاً به بياناته والسبب الموجب لصرف المزايا مرفقاً به المستندات اللازمة، وعلى الصندوق صرف المزايا الموضحة بهذا النظام للعضو خلال مدة لا تجاوز شهراً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً.

- تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق فيما عدا المواد المعدلة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ فتسرى اعتباراً من تاريخ صدور قرار الهيئة.

المادة (الستون) :

لا توجد



٤٦٠٧٦

الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة

محضر الاجتماع

اللجنة : لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦.

رقم الاجتماع : الثامن والأربعون.

التاريخ : الخميس الموافق ٢٢/٣/٢٠١٨.

الساعة : الواحدة والنصف ظهراً.

مكان الإنعقاد : حجرة اجتماعات نائب رئيس الهيئة.

جدول الأعمال:-

- تعديل الأنظمة الأساسية لعدد (١٩) صندوق تأمين قائم.

پرئاسة:-

نائب رئيس الهيئة

السيد المستشار / رضا عبد المعطى

الحاضرون:-

- ١) الأستاذ / عبد المنصف محمود محمد - رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة "عضواً"
- ٢) الأستاذ / عصام صبرة - مدير عام الإدارة العامة للخبرة الاكتوارية "عضواً"
- ٣) الأستاذ / طارق امام سيد - مدير عام الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة "عضواً"
- ٤) الأستاذ / محمد برهام عطا الله - خبير اكتوارى بالإدارة العامة للخبرة الاكتوارية "عضواً"

تولى أعمال مقرر اللجنة الأستاذ/ معتصم أكرم الطوخى - أخصائى ثان بالإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة، نيابة عن الأستاذة/ رانيا المنصوري.
وقد اعتذر عن عدم الحضور الأستاذ/ يوسف السعيد أحمد - مدير عام الفتوى، لظروف مرضية.

وإستعرضت اللجنة المستندات المقدمة من الصناديق الموضحة فيما بعد وفقاً لردود الإدارات المعنية بالدراسة وذلك بغرض التعديل وذلك وفقاً لآتى :-

أولاً : أهم النقاط التى تم اثارها ومناقشتها :-

- تعديل الأنظمة الأساسية للصناديق القائمة :-

١- صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك العقارى المصرى :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة قيام الإدارة العامة للفحص الفنى لصناديق التأمين الخاصة بمتابعة الصندوق فى الاهتمام بسياسته الاستثمارية.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٤/٧/٢٠١٧.

٢- صندوق التأمين الخاص للعاملين بمؤسسة أخبار اليوم :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق وإستصدار قرار الهيئة باعتماده مع مراعاة قيام الإدارة العامة للفحص الفنى لصناديق التأمين الخاصة بمتابعة سداد حصة الجهة من الاشتراكات طبقاً للعقد المبرم بين الجهة والصندوق وكذا توريد الاشتراكات ومساهمة الجهة أولاً بأول.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ١/١/٢٠١٨.

٣- صندوق الزمالة الخاص للعاملين بالنقابة العامة للمحامين :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلى :

(١) إدراج الحد الأقصى لسن الإنضمام وجدول رسوم العضوية الإضافية بلائحة الصندوق.

(٢) تعديل لائحة النظام الأساسى للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم

(١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم

٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل

نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة
الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق
التأمين الخاصة.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٦/٩/٢٠١٧.

٤- صندوق تكافل ضباط قطاع الأمن العام :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة دمج الفقرة (د) من البند
(١٠) من المادة (٩) من الباب الثالث بالفقرة (ج) من ذات البند بالنص
المعدل، مع الأخذ في الاعتبار وجود نص آخر معتمد للفقرة (د) بخلاف النص
الذي أورده الصندوق بنموذج "٢" صناديق.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ١/١/٢٠١٨.

٥- صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة النصر لتعبئة الزجاجات (كوكا كولا):-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلي :

(١) تعديل تعريف أجر الاشتراك بنموذج "٢" صناديق ليصبح (هو الأجر
الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجور والمرتبات طبقاً للكشوف المرفقة
بالتقرير الاكثواري في ١/١/٢٠١٧).

(٢) موافاة الهيئة بملحق للتقرير الاكثواري يتم فيه تحديد تاريخ أول زيادة
لتدرج الأجر بتعريف أجر الاشتراك.

(٣) إدراج كلمة (خدمة) بعد عبارة (وذلك عن كل سنة) الواردة بالمادة (٩/أولاً)
من الباب الثالث.

(٤) إعتداد كشوف الأجور المرفقة بالتقرير الاكثواري وإعتبارها جزءاً من لائحة
النظام الأساسي.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ١/١/٢٠١٨.

٦- صندوق التأمين الخاص لشرطة سوهاج :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلي :

(١) تعديل عبارة (.... عن كل سنة اشتراك في النظام إعتباراً من
٢٠١٧/٧/١) لتصبح (.... عن كل سنة اشتراك في النظام إعتباراً من



٢٠١٦/٧/١) الواردة بالبند (١١) من الباب الثالث وذلك وفقاً لما ورد بالدراسة الاكتوارية.

٢) تعديل عبارة (فى تاريخ الإحالة الى المعاش المبكر) لتصبح (فى تاريخ انتهاء الخدمة) الواردة بالبند (١١) من الباب الثالث.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/٦/٣٠.

٧- صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة الدلتا لحليج الأقطان :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة تعديل لائحة النظام الأساسى للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من تاريخ صدور قرار الهيئة.

٨- صندوق الشروق للسادة العاملين "الأمناء - الأفراد - المدنيين" بالأمن

المركزى:-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلى :

(١) عدم الموافقة على زيادة نسبة المصروفات الإدارية لعدم وجود بنود حتمية للمصروفات تبرر ذلك.

(٢) تعديل لائحة النظام الأساسى للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.

(٣) إعادة تصوير نموذج "٦" صناديق لعام ٢٠١٦ بعد تصحيح أخطاء الإضافة والحذف الواردة به والتأكد من صحته حيث أن عدد الأعضاء المستخدم بالتقرير الاكتوارى وكذا الوارد ببياناتهم ب CD البيانات

سجل
مختار
٤

التفصيلية ٦١٥٨ عضو بما لا يتطابق مع الأرقام الواردة بنموذج "٦"
صناديق.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/٦/٣٠.

٩- صندوق التأمين الخاص والزمالة للعاملين بالهيئة العامة للتحكيم واختبارات
القطن :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة حذف عبارة (بالإضافة الى
علاوة خاصة) الواردة بنهاية تعريف أجر الاشتراك لتكرارها.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/٧/١.

١٠- صندوق التأمين الخاص للعاملين بأمانة المجلس الأعلى للجامعات :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلي :

(١) الإبقاء على نص المادة (٨/٢/ب) من الباب الثالث وفقاً للنص الحالي
والاكتفاء بتعديل نسبة الحد الأدنى للميزة ليصبح ٩٠% وفقاً للنسبة
الواردة بالتقرير الاكتواري.

(٢) الإبقاء على نسبة المصروفات الإدارية كما هي دون تعديل.

(٣) رفع المادة (٥١) من الباب العاشر من نموذج "٢" صناديق حيث لم يطرأ
عليها أى تعديل.

(٤) موافاة الهيئة بملحق للتقرير الاكتواري يتم فيه تحديد تاريخ أول زيادة
لتدرج الأجر بتعريف أجر الاشتراك.

(٥) تعديل لائحة النظام الأساسي للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم
(١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم
٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل
نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة
الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق
التأمين الخاصة.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٨/٧/١.

سلك
مستند
٥٥

١١- صندوق التكافل للعاملين بمديرية الزراعة بسوهاج :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلي :

(١) تعديل لائحة النظام الأساسي للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.

(٢) قيام الإدارة العامة للفحص الفني بمتابعة الصندوق في دقة تسجيل بيانات أعضائه في ضوء التعديل على حركة العضوية في ٢٠١٦/١٢/٣١ من ١٧٨١ عضو الى ١٦٥٨ عضو بناءً على سابق ملاحظة الإدارة العامة للخبرة الاكتوارية.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٨/١/١.

١٢- صندوق تكافل ضباط شرطة السويس :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلي :

(١) تستعمل عبارة (أو يعامل معاملة العضو المستقيل أيهما أفضل) بدلاً من عبارة (أو يعامل معاملة إنتهاء الخدمة بالاحالة للتقاعد أيهما أفضل) الواردة بالبند (٤) من المادة (٩) من الباب الثالث.

(٢) حذف عبارة (إلا أن إنتهاء الخدمة بالنقل الى وظيفة مدنية بترشيح من الوزارة) من المادة (٩/١٠/ب/٣) من الباب الثالث تحقيقاً لمبدأ العدالة بين الأعضاء.

(٣) تعديل لائحة النظام الأساسي للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.






٤) موافاة الهيئة بشهادة موقعة من مدير الصندوق بشأن صحة البيانات والأصول المبلغة للخبير الاكتوارى.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٤/٥/٢٠١٧.

١٣- صندوق التكافل الاجتماعى للعاملين بمستشفى وادى النيل :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلى :

١) التزام الصندوق بتاريخ العمل بالمادة (٣٣) الذى وافقت عليه الجمعية العمومية وهو تاريخ صدور قرار الهيئة وتصحيح ذلك بنموذج "٢" صناديق.

٢) موافاة الهيئة بملحق للتقرير الاكتوارى يتم فيه تحديد تاريخ أول زيادة لتدرج الأجر بتعريف أجر الاشتراك.

٣) تعديل لائحة النظام الأساسى للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٨/٧/٢٠١٧ فيما عدا المادة (٣٣) فتسرى إعتباراً من تاريخ صدور قرار الهيئة..

١٤- صندوق التكافل الخاص لأعضاء نقابة الصحفيين :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلى :

١) تعديل رسوم الإنضمام الإضافية للميزة الجديدة طبقاً للبديل المقترح بملحق (٨) بالتقرير الاكتوارى صفحة رقم (٣٣).

٢) تعديل عبارة (فى حالة إنتهاء العضوية بالفصل أو الإنسحاب) لتصبح (فى حالة إنتهاء العضوية لأى سبب آخر) الواردة بالبند (٢) من المادة (١٠) مكرر) من الباب الثالث.

٣) تعديل عنوان المادة (١٠ مكرر) لتصبح كما يلى :






(يتم إضافة ميزة جديدة وتمويلها وفقاً للبند التالية على أن يكون تاريخ احتساب المزايا وخضم الاشتراكات لهذه الميزة هو ٢٠١٧/١٠/١٥ أو تاريخ الاشتراك بها إذا كان لاحقاً).

٤) تعديل لائحة النظام الأساسي للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة. ٥) ضرورة مراعاة توصية الخبير الاكتواري في شأن ضرورة الفصل بين أموال المزايا الجديدة وأموال المزايا القائمة وإعداد حسابات ختامية منفصلة لكل منهما .

٦) موافاة الهيئة بشهادة موقعة من مدير الصندوق بشأن صحة البيانات والأصول المبلغة للخبير الاكتواري.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/١٠/١٥.

١٥- صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة الاسكندرية للحلويات والشيكولاتة:-
الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة الإبقاء على نسبة المصروفات الإدارية كما هي دون تعديل مع التنبيه على الصندوق بضرورة ترشيده نفقاته.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/١١/٢٠.

١٦- صندوق الزمالة للعاملين بحريدة الوفد :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلي :

١) تعديل لائحة النظام الأساسي للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.

٨

- ٢) قيام الإدارة العامة للفحص الفني بمتابعة الصندوق فى الإلتزام بالمعايير المحاسبية فى إعداد حساباته الختامية.
- ٣) ضرورة الإهتمام بالسياسة الاستثمارية للصندوق.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/١/١.

١٧- صندوق التأمين الخاص للعاملين بالشركة القابضة للصناعات المعدنية :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلى :

- ١) موافاة الهيئة بملحق للتقرير الاكتوارى يتم فيه تحديد تاريخ أول زيادة لتدرج الأجر بتعريف أجر الاشتراك.
- ٢) تعديل لائحة النظام الأساسى للصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٥ وقرار الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.
- ٣) موافاة الهيئة بشهادة موقعة من مدير الصندوق بشأن صحة البيانات والأصول المبلغة للخبير الاكتوارى.

- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/١/١.

١٨- صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركتى النصر والدلتا للأسمدة والصناعات

الكيمياوية :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق دون إبداء أى ملاحظات.

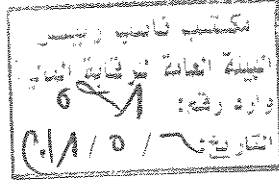
- تسرى التعديلات المقدمة إعتباراً من ٢٠١٧/٩/٢٢.

١٩- صندوق الزمالة للعاملين بشركة سولفاى اسكندرية لكريونات الصوديوم :-

الموافقة على الطلب المقدم من الصندوق مع مراعاة ما يلى :

- ١) إدراج موافقة الأعضاء على تعديل ميزة الأعضاء الجدد المنضمين للصندوق بعد ٢٠١١/٤/١ بمحضر الجمعية العمومية مع تصحيح عبارة (... وكانت نتيجة التصويت عدد ٤٤ صوت من ٢٠١٧/١/٣) لتصبح

سليمة
محمود
عبدالله
عبدالله
عبدالله



الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة

مذكرة

التاريخ : ٢٠١٨/٥/٣

إلى : السيد المستشار نائب رئيس الهيئة

من : الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة

الموضوع							تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التكافل الاجتماعي للعاملين بمستشفى وادى النيل - المقيد برقم (٧٠٠)
المطلوب	إحاطة	موافقة	✓	تنفيذ	رأى		

تنص المادة (٧) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات المشار إليها في المادة (٤) وفي نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية وينشر في الوقائع المصرية أية تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا.

كما تنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها للقانون المذكور بأنه "يجوز بموافقة الهيئة تعديل بيانات التسجيل بناءً على موافقة الجمعية العمومية للصندوق بأغلبية أصوات الحاضرين، وفي حالة إدخال أى تعديل من شأنه أن يؤثر على سلامة المركز المالى للصندوق كالأغراض أو الاشتراكات أو المزايا، فإنه يتعين بالإضافة لما تقدم أن تتفق تلك التعديلات مع الدراسة الاكتوارية التى تعد لهذا الغرض، وكذلك النموذج المعد لهذا الغرض بالهيئة، وفي جميع الأحوال لا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة، وينشر في الوقائع المصرية أى تعديل فى الأغراض أو الاشتراكات أو المزايا على نفقة الصندوق".

وقد تقدم الصندوق المشار إليه بطلب لتعديل بعض أحكام لائحة نظامه الأساسي وذلك

على النحو الموضح بنموذج (٢) صناديق المرفق :

- تعديل المادة (الثالثة/٦) من الباب الأول (بيانات عامة).

- تعديل المادتين (الخامسة/٦، ٧ ، السادسة) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات).
- تعديل المواد (الثامنة ، العاشرة/أ ، الحادية عشر ، الرابعة عشر/١ ، الرابعة عشر مكرر) من الباب الثالث (المزايا).
- تعديل المواد (الثامنة عشر ، التاسعة عشر ، الحادية والعشرون ، الثانية والعشرون ، الثالثة والعشرون) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) وإضافة مادتين جديدتين برقمي (الثالثة والعشرون مكرر ، الثالثة والعشرون مكرر ١) لذات الباب.
- تعديل المادتين (الرابعة والعشرون ، الخامسة والعشرون) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) وإضافة مادة جديدة برقم (الخامسة والعشرون مكرر) لذات الباب.
- تعديل المواد (السابعة والعشرون ، الثامنة والعشرون ، التاسعة والعشرون ، الثلاثون ، الثانية والثلاثون) من الباب السادس (الجمعية العمومية).
- تعديل المواد (الثالثة والثلاثون ، الرابعة والثلاثون ، الخامسة والثلاثون ، السابعة والثلاثون ، الثامنة والثلاثون ، التاسعة والثلاثون ، الحادية والأربعون) من الباب السابع (مجلس الإدارة) وإضافة مواد جديدة بأرقام (الثانية والأربعون مكرر ، الثانية والأربعون مكرر ١ ، الثانية والأربعون مكرر ٢ ، الثانية والأربعون مكرر ٣) لذات الباب.
- تعديل المادة (الثالثة والأربعون) من الباب الثامن (التعديل على النظام الأساسي) وإلغاء المادة (الرابعة والأربعون مكرر) من ذات الباب.
- تعديل المواد (الخامسة والأربعون ، الثامنة والأربعون ، التاسعة والأربعون) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) وإضافة مادة جديدة برقم (التاسعة والأربعون مكرر) لذات الباب.
- تعديل المادتين (الخمسون ، الثانية والخمسون) من الباب العاشر (أحكام عامة) وإضافة مادة جديدة برقم (الستون) لذات الباب.

* تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق فيما عدا المواد المعدلة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ فتسرى اعتباراً من تاريخ صدور قرار الهيئة.

وبالبحث واستطلاع رأى الإدارات المعنية بالهيئة التي أبدت بعض الملاحظات حيث تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦ بجلستها

المنعقدة في ٢٢/٣/٢٠١٨ التي أوصت بالموافقة على التعديلات المقدمة من الصندوق بعد
إستيفاء بعض الملاحظات وقد تم إستيفائها.

المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين.

المدير العام
٥
(طارق إمام)

إختصاصي ثان
١١
(معتصم أكرم)

رئيس الادارة المركزية للاشراف
والرقابة على صناديق التأمين الخاصة
عبد المنصف محمود
(عبد المنصف محمود)

معتصم أكرم/مستشفى وادى النيل ٢٠١٨/منكرة ٢

